



مؤتمر شوري ينادي «المركزي» إيقاف التورق لدى البنوك الإسلامية إنشاء هيئة شرعية مستقلة للرقابة على البنوك الإسلامية

35 تريليون دولار حجم الصناعة المالية الإسلامية في 2018

قال ممثل البنك الإسلامي للتنمية د. الغياشي فداد، انه من المتوقع ان يصل حجم الصناعة المالية الإسلامية، في 2018 نحو 35 تريليون دولار.

وأضاف قائلا: «إن هذا المؤتمر حافلا بقضايا في غاية الأهمية والدقة، لها صلة مباشرة بعمل المؤسسات الإسلامية، ومقررات وتوصيات هذا المؤتمر وبحوثه العلمية غدت مرجعا مهما لطلبة العلم في مختلف الجامعات، متمنيا ان تكون قرارات هذا المؤتمر في مستوى تطلعات الصناعة المالية الإسلامية بما يحقق آمال وطموحات المتعاملين معها وتساهم في خدمة الأمة والتنمية المستدامة لدولنا ومجتمعنا. وأشار الى ان الظروف الحالية هي في غاية الصعوبة الامر الذي يحتاج الى تبني مبادرات راشدة بالشراكة مع المؤسسات للإسهام في تعزيز توجهه الذي يعنى بالاهتمام بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته على المستوى الكلي، ويخدم التنمية الاقتصادية».

صناعة التأمين التكافلي الإسلامي.. نمو ملحوظ

ذكر مدير عام الشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي هشام عبده، انه من مطلق البحث عن الأمن والحماية والاطمئنان، جاءت فكرة شركات التأمين التعاوني التكافلي التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لتحتمي وتضمن حياة الافراد وممتلكاتهم، ولتحمي استثمارات الدول وتحمي ثروتها ومقدراتها ومكتسباتها، ونحن من إحدى هذه الشركات، لذلك حرصنا على رعاية هذا المؤتمر الذي يذخر بالعديد من المساهمات التي تخدم صناعة الاقتصاد الإسلامي وتغادي المخاطر التي تواجهه في المستقبل.

واكد ان صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في العالم ساهمت في نمو ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية في الأسواق العالمية، ما يجعله منافسا قويا للتأمين التقليدي الذي ظل لسنوات عديدة وحيدا بهذا القطاع.



لقسم (باشا)

حقيقته المصرفية الإسلامية في أقل من 50 عاما أدى إلى بلوغها للنتائج الكبيرة التي تعود إلى مئات السنوات في نشاطها ما جعل البعض يشكك في منتجات البنوك الإسلامية.

وطالب البنوك الإسلامية بضرورة الالتزام والبقاء على المنهج الشرعي السليم كونه يمنحها الميزة التي تبني على قواعد المشاركة بين رؤوس الأموال في أكثر من 50 معيارا وأداة مالية إسلامية في حين لا تجد البنوك التقليدية إلا أداة واحدة في عملها وهي الإقراض والاقتراض بالفائدة.

وأشار الى ان البنوك التقليدية أصبحت تخطف ود تنافس الدول الأوروبية لتكون السوق المركزية الإسلامية، حتى غيرت ثوابت في نظامها المالي لتستوعب بعض نظم الاقتصاد الإسلامي.

ومشاريع التنمية، ذكر النشمي ان المجمع الشرعي والفقهي اصدر معيارين لتمويل مشاريع التنمية في المنطقة وهما الصكوك والسلم، حيث إن السلم يتعلق بالبلدان التي تنتمي بها المشاريع الزراعية فيما يأتي معيار الصكوك للشركات والمؤسسات المالية الخاصة والحكومية على اعتبار انه تمويل طويل الاجل وهو ما يسد باب التورق.

واكد ان منتج الصكوك اصبح من اوسع مجالات التطبيق في العالم الإسلامي، مبيّنا ان البنوك التقليدية افتتحت نوافذ واسعة في التمويل عملية تجميع لرؤوس أموال ضخمة ومن ثم يتم طرحها في تمويل مشروع بعينه.

الى ان قانون الصكوك يحتاج الى رقابة شرعية بعد إقراره.

تزايد الاعتماد على الصكوك

وحول ما إذا كانت البنوك الإسلامية لديها أدوات تمويل جديدة لمواجهة خطط



د. عجيل النشمي متحدثا خلال المؤتمر

هيئة شرعية عليا لدى بنك الكويت المركزي تعتمد على معيار الشرعية في المحاسبة المالية وتكون هي المعيار الذي يحكم من خلاله إطلاق الفتوى الشرعية وهو ما يراه النشمي مقبولا لدى المركزي، مشيرا

النشمي: أدوات التورق المقابل أقرب إلى المعاملات المصرفية التقليدية



الصكوك نحتاج لهيئة للتأكد من تطبيق المعايير الشرعية بعد إصدار القانون

تطبيق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية مطلع 2018

من جانبه، قال مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في بنك الكويت الدولي د.محمد الشامي، ان المصرفية الإسلامية في الكويت تعيش مرحلة مهمة في تاريخها، ففي مطلع العام المقبل 2018 سيتم تطبيق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والصادرة من بنك الكويت المركزي.

واكد ان هذه التعليمات ستحدث نقلة نوعية في البنوك الإسلامية وهذا يستدعي منا جميعا مزيدا من التكوين على المستوى المعرفي والاهتمام بأعداد كوادر مؤهلة تستطيع مواكبة هذه التطورات وحاجات سوق العمل، ومن هنا جاء حرص بنك الكويت الدولي على رعاية مثل هذه المنتقيات.

مستمر في تعزيز جهوده الاستثمارية في الأسواق الناشئة «وربة» يساهم في ترتيب إصدار صكوك لصالح «الإمارات ريت»

خلال الربع الثالث.. بدعم من ارتفاع الصادرات النفطية بمعدل أكبر من الواردات السلعية 424 مليون دينار فائض ميزان المدفوعات بنمو 62%

مليار دينار، مقابل عجز نحو 428 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من العام السابق.

البيان	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017	الفترة (يناير - سبتمبر) 2016	الفترة (يناير - سبتمبر) 2017
الحساب الجاري ومنه:	261	424	428	1127
الميزان السلعي	1789	1920	4045	5660
الحساب الراسمالي	32	25	148	91
الحساب المالي	478	933	1005	3795
الميزان الكلي	7	436	186	161

بزيادة 455 مليون دينار ونسبته 95,1%، ونتيجة للتطورات في حساب الخدمات (صافي قيمة المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وأهمها خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات) خلال الربع الثالث لعام 2017 بما قيمته 334 مليون دينار وبنسبة 19,7% ليصل مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 1,6 مليار دينار خلال الربع السابق.

دينار خلال الربع السابق. من جهة أخرى، ارتفع العجز في حساب الخدمات (صافي قيمة المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وأهمها خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات) خلال الربع الثالث لعام 2017 بما قيمته 334 مليون دينار وبنسبة 19,7% ليصل مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 1,6 مليار دينار خلال الربع السابق.

وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي (يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين) لميزان مدفوعات الكويت، فقد زادت وتيرة النمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين والدرجة ضمن هذا الحساب، حيث سجل صافي قيمة تلك الموجودات الخارجية زيادة بنحو 933 مليون دينار خلال الربع الثالث لعام 2017، مقابل زيادة بنحو 478 مليون دينار خلال الربع السابق،

1,1 مليار دينار فائض الحساب الجاري خلال 9 أشهر 1,9 مليار دينار فائض الميزانية السلعية خلال الربع الثالث

أصدر بنك الكويت المركزي في بيان صحافي أمس البيانات الأولية لميزان مدفوعات الكويت للربع الثالث لعام 2017، وكذلك البيانات المعدلة للربع الثاني لعام 2017.

وتظهر تلك البيانات تسجيل الحساب الجاري (الذي يبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) فائضا خلال الربع الثالث لعام 2017 بلغ نحو 424 مليون دينار، مقابل فائض بلغ نحو 261 مليون دينار خلال الربع السابق، بارتفاع قيمته 162 مليون دينار ونسبته 62,1%، حيث ترجع زيادة فائض الحساب الجاري كمحصلة لزيادة فوائض الدخل الأساسي وحسابي الميزان السلعي والثانوي من جهة، وزيادة عجز حساب الخدمات من جهة أخرى. وتفصيلا لذلك، فقد جاء الفائض بصفة أساسية ليعكس ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع قيمة الواردات السلعية، وبما أدى إلى ارتفاع فائض الميزان السلعي (الصادرات السلعية ناقصا الواردات السلعية)، لتصل قيمته خلال الربع الثالث إلى 1,9 مليار دينار، مقارنة بنحو 1,7 مليار

تستحق الصكوك بعد 5 سنوات مع معدل ربح 5.12% سنويا



توفيق الثويني

المستثمرين. وتعتبر مشاركة بنك وربة في إصدار هذه الصكوك النوعية عن نمو محفظة موجوداته والتمتع بتطوير قدراته المصرفية الاستثمارية في الأسواق الخارجية عبر استثماره بخص التمويل اللازم لشركات عالمية في الأسواق الإقليمية والعالمية، الى ذلك، شارك البنك في ترتيب الصفقة التي جانب أسماء لامعة من البنوك الإقليمية والعالمية.

وقال نائب رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار في بنك وربة توفيق الثويني: «إن بنك وربة مستمر في دعم قطاع الأعمال والشركات في الأسواق الناشئة عبر تزويدها بحلول تمويلية واستثمارية مميزة تتسم بالمرونة والفعالية القصوى. وذلك بالاستناد الى اسرراتيجية الخمسية والرأية التي تكريها كحكمة بنك وربة منصرفا في قطاع الشركات والاستثمار سواء في الأسواق أو في الأسواق العالمية».

أعلن بنك وربة في بيان صحافي أمس مشاركته في ترتيب إصدار صكوك لصالح شركة الإمارات ريت، أكبر صندوق ائتمان للاستثمار العقاري متوافق مع الشريعة الإسلامية في العالم والحاصل على تصنيف BB+ ومقرها في الإمارات - دبي، وبلغت 400 مليون دولار.

وأشار البنك الى أن الإقبال على اكتتاب الصكوك فائق المتوقع نسبة إلى ثقة المساهمين فيها. وتسنح للصكوك بعد 5 سنوات مع معدل ربح 5,12% سنويا (ما يعادل هامشا ائتمانيا قدره 291 نقطة أساس فوق متوسط سعر المقايضة) وهي مرتكزة على الأساس الإسلامية: الإجارة والمرابحة. وتتمتع أهمية هذا الإصدار المتميز من كونه يشكل دخول أول صندوق ائتمان للاستثمار العقاري من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى سوق الصكوك العالمية مما ساهم في الوصول الى شريحة كبيرة من قاعدة

تحديات مستقبلية

وبخصوص التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، أوضح النشمي أن النمو السريع الذي

تقلبات متوقعة للسوق على المدى المتوسط «ميد»: سوق التكرير الخليجي.. مرتبك

الوقود البحري.

وأشارت الدراسة الى أن جميع هذه العوامل موجودة في سياق استمرار إضافة القدرات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، والتي غالبا ما تنهض عن اعتبارات الاكتفاء الذاتي وأمن الطاقة بدلا من الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات الطلب والعرض العالميين. وستساهم كل هذه المتغيرات، سواء من حيث العرض أو من جانب الطلب، في استمرار حالة عدم اليقين أيضا على المدى الطويل.

وقد أجري المسح الخليجي الصناعي في الفترة من يوليو إلى أغسطس 2017، مع 40 من المدراء التنفيذيين والخبراء والمهنيين من شركات النفط الوطنية والمؤسسات المالية ومصنعي المعدات الرئيسية المهتمين في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي أسفر عن وجهات نظر مختلفة في صناعة التكرير الخليجي.

وكشفت الدراسة عن توقعات بزيادة قيمة المشروعات الرأسمالية الخليجية في مضمار التكرير أو ببقائها في المستقبل على وضعها الحالي. ومع ذلك يعتقد نصف المشاركين تقريبا الحاجة إلى مجموعة كاملة من الأنظمة والعمليات والقدرات من أجل الإدارة الفعالة للمشروعات الرأسمالية الكبرى.

محمد عيسى

قالت مجلة ميد إنه من المتوقع أن يظل سوق التكرير والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي متقلبا على المدى المتوسط، مع وجود شكوك كبيرة في جانب الطلب، ويرتبط ذلك أساسا بآفاق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا والصين. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت في قطاع التكرير والبتروكيماويات وشارك في تنظيمها واعدادها الاتحاد الخليجي للتكرير، ومجموعة بوسطن الاستشارية، فإنه من المتوقع أن تكون للاتجاهات العديدة التي تشهدتها هذه الصناعة على المدى الأطول آثار مريكة على الطلب على المشتقات، ومنها التحسينات على كفاءة الأداء، والسيارات الكهربائية وغيرها من أنواع الوقود البديلة للنقل، والتغيرات الديمغرافية ووسائل النقل الجديدة وانماطها مثل تقاسم التنقل للسيارات بين مجموعات من الأشخاص، فضلا عن التغيرات في مزيج الوقود المستخدم لتوليد الطاقة، مع زيادة حصة الغاز الطبيعي، وقانون ماريول المتعلق باتفاقيات التلوث البحري التي تفرضها المنظمة البحرية الدولية، مع تطوير مزيج جديد من

العاملين في المؤسسة. وتنمية قدراتهم، ما يؤدي إلى تطوير وتنمية العمل في المؤسسات والجهات التي يعملون بها. وخلال تقديم هذا البرنامج، تم طرح عدة مواضيع مهمة منها: خلق روح المبادرة لتحقيق نتائج استثنائية وذلك من خلال الاستمرارية في تنفيذ المبادرات لكسر الحواجز، وكيفية العمل على تطوير العقلية الموجهة والمعنية بالنتائج في كل نشاط يقوم به العاملون في المؤسسة.

بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي «الدراسات المصرفية» يعقد برنامج «العادات السبع للمدراء»



لقطة للمشاركين في البرنامج

ضمن سلسلة من البرامج التي يقدمها المعهد للعديد من القطاعات الهامة

أعلن المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي عن بدء انعقاد برنامج «العادات السبع للمدراء»، وذلك بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، في الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2017، حيث حضر البرنامج نخبة من العاملين في عدد من المؤسسات والبنوك العاملة بالكويت مثل: بنك وربة، والبنك التجاري الكويتي، وبنك الراجحي، وشركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية، وذلك